الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-04-04

الحياة
ELHAYATONLINE

التشريعيات على طاولة مجلس الوزراء اليوم...

» يلتقي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون اليوم بالطاقم الحكومي خلال اجتماع مجلس الوزراء، لمناقشة العديد من القضايا المهمة والمصيرية.

ووفقا لما ورد في بيان لرئاسة الجمهورية، فإن الاجتماع خصّص لمتابعة التحضير للانتخابات التشريعية وعملية التلقيح ضد كوفيد وكذلك الترتيبات الخاصة بشهر رمضان، إلى جانب عدد من العروض حول مشاريع حيوية تخص قطاعات الأشغال العمومية والنقل.

وكان الرئيس تبون شدّد خلال آخر اجتماع لمجلس الوزراء، على ضرورة وضع كل الوسائل المالية والمادية تحت تصرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، من أجل تمكينها من القيام بمسؤولياتها في أحسن الظروف. كما وجه باتخاذ كافة الترتيبات الإدارية والمالية المتعلقة بدعم وتشجيع مشاركة الشباب في هذا الاستحقاق الانتخابي، لتجسيد انتخابات ديمقراطية تعبر عن التغيير الحقيقي. وأمر الرئيس تبون بمجانية القاعات والملصقات الإشهارية وطبعها لفائدة المترشحين الشباب، وتكليف مصالح الولاة لاستحداث الآلية المناسبة إداريا. كما سبق أن كلّف رئيس الجمهورية، الحكومة بمواصلة التحضيرات اللازمة لحلول شهر رمضان المبارك، مشددا على وجه الخصوص بضرورة التمييز عند العرض التجاري عبر كل الفضاءات، بين اللحوم المنتجة محليا وبين اللحوم المستورة، والترخيص بصفة استثنائية خلال شهر رمضان الفضيل لاستيراد اللحوم المبردة من قبل المستوردين النشطين في كل ولاية، بالإضافة إلى التكثيف من دوريات التفتيش المشتركة بين مصالح الأمن والتجارة، لكشف التحايل عن طريق التخزين غير الشرعي لكميات اللحوم بغرض توجيه الأسعار.

سلمى ساسي

لتوضيح شرط المناصفة وترتيب المترشحين في القوائم

السلطة تحضر نصوصا تطبيقية لقانون الانتخابات

سيصدر رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، خلال الأيام القادمة، عددا من المذكرات التوضيحية، بخصوص منح التراخيص للأحزاب والقوائم الحرة بخصوص شرط المناصفة، وأيضا ما تعلق بكيفية وضع المترشحين في القائمة. وفي هذا السياق، كشفت المندوبية الولائية لسلطة الانتخابات على مستوى ولاية أدرار، في بيان لها، أنه بناء على الاجتماع التي ترأسه رئيس السلطة محمد شرفي، وأجاب من خلاله على مجمل التساؤلات التي طرحها المنسقين الولائيين، حيث أكدت مندوبية ولاية أدرار أنه بالنسبة للمترشحين الأساسيين والإضافيين فإن كل المترشحين يعتبرون أساسيين، مؤكدة أنه "لا وجود لمترشحين إضافيين". كما أكد محمد شرفي أنه بالنسبة للاستمارات الموجودة لدى المترشحين الخاصة بالمترشحين الإضافيين "فإنها تعد لاغية" وذلك حسب بيان المندوبية. وأما قضية رقم التعريف الوطني الذي كان محل تساؤلات كثيرة من طرف المترشحين فإنه بالنسبة للمواطنين الذين لا يملكون رقم تعريف وطني فإنه يعد "غير إلزامي ولا يكتب أي شيء أمامه". وأما ما تعلق بشرط المناصفة، فإن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "سيصدر مذكرة توضح كيفية منح الترخيص"، مع العلم أن المادة 317 من قانون الانتخابات نصت على أنه "بصفة انتقالية، وفقط بالنسبة لانتخابات المجلس الشعبي الوطني التي تلي صدور هذا الأمر المتضمن القانون العضوي، يمكن قوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابي التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 191 من هذا القانون العضوي، أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لشرط المناصفة. وفي هذه الحالة، توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها". كما أوضحت مندوبية ولاية أدرار أنه بخصوص شرط المستوى الجامعي فإنه "يكفي أن يكون المترشح مسجلا في الجامعة، وليس بالضرورة حصوله على الشهادة الجامعية"، وأما الترتيب في القائمة الانتخابية، والتي تعد من بين التساؤلات الكثيرة التي تطرح على مندوبيات سلطة الانتخابات فأوضح شرفي خلال اجتماعه بمنسقي الولايات أنه "سيصدر لاحقا قرار يحدد مواصفات الترتيب، وكيفية وضع المترشحين في القائمة". وبخصوص إيداع الاستمارات، فإنها تقدم وفقا للآجال القانونية إلى رئيس اللجنة الولائية على مستوى المندوبية الولائية، وهو قاض يعينه رئيس مجلس القضاء المختص إقليميا.

عبد.ا

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID يومية إخبارية وطنية

إعطاء الصلاحيات لـ 16 ضابطا عموميا وشخصا للتصديق على الاستمارات

توسيع قائمة المؤهلين للتصديق على اكتتاب التوقيعات للترشح للتشريعيات

وسّعت، أول أمس، اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، قائمة الأشخاص المؤهلين والضبّاط العموميين للتوقيع على استمارة اكتتاب التوقيعات للانتخابات التشريعية المقررة يوم 12 جوان القادم، وجاء هذا لضمان نزاهة وشفافية أكبر لمساعدة الأحزاب والقوائم الحرّة في جمع هذه التوقيعات، وفي إطار تسهيل عملية التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات، حيث كانت في بداية الأمر تتم العملية من طرف سبعة أشخاص وضبّاط عموميين مؤهلين، منهم الأمين العام للبلدية أو أي مفوض من قبله، ضباط الحالة المدنية، الموثق والمحضر القضائي، ومحافظ البيع بالمزاد العلني، والمترجم والترجمان الرئيسي ورئيس المركز الدبلوماسي أو القنصلي وبتفويض من أي موظف بذات المركز، ليتم توسيع هذه الصلاحيات إلى تسعة أشخاص آخرين مؤهلين للتصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات، حسب بيان اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وتشمل كل من رؤساء أمناء الضبط في المحكمة أو في المجلس القضائي، ومديري التقنين والشؤون العامة بالولايات، أي على مستوى 57 ولاية، ومدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين بولاية الجزائر، وكذلك يتم التصديق على استمارات اكتتاب التوقيعات من طرف رؤساء ديوان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

بيان
حول توسيع قائمة الضباط العموميين والأشخاص المؤهلين
للتصديق على إستمارات إكتتاب التوقيعات

في إطار التحضير لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ليوم 12 جوان 2021،
وفي إطار تسهيل عملية التصديق على إستمارات إكتتاب التوقيعات تعلن السلطة
الوطنية المستقلة للإنتخابات، بأنه فضلا عن:
1- الأمين العام للبلدية أو أي موظف مفوض من قبله،
2- ضابط الحالة المدنية،
3- الموثق،
4- المحضر القضائي،
5- محافظ البيع بالمزايدة،
6- المترجم -الترجمان الرسمي،
7- رئيس المركز الدبلوماسي أو القنصلي وبتفويض منه أي موظف بذات المركز،
تم توسيع قائمة الأشخاص المؤهلين للتصديق على إستمارات إكتتاب التوقيعات
لتشمل كل من:
8- رئيس أمناء الضبط بالمحكمة،
9- رئيس أمناء الضبط بالمجلس القضائي،
10- مدراء التقنين والشؤون العامة بالولايات (على مستوى 57 ولاية)،
11- مدير الإدارة المحلية والانتخابات والمنتخبين (ولاية الجزائر)،
12- رؤساء ديوان المقاطعات الإدارية،
13- رؤساء المصالح بمديرية التقنين والشؤون القانونية،
14- رؤساء الدوائر،
15- رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر،
16- الأمناء العامون للدوائر.

للمقاطعات الإدارية ورؤساء المصالح بمديرية التقنين والشؤون القانونية، ورؤساء الدوائر والأمناء العامون للدوائر، بالإضافة إلى رؤساء المشاريع بالنسبة لولاية الجزائر، وبهذا سيكون لأي شخص الحرية في اختيار أي ضابط عمومي أو شخص من هؤلاء الأشخاص المؤهلين للتوجه إليه والتصديق على استمارة اكتتاب التوقيعات للانتخابات التشريعية المسبقة المزمع إجراؤها شهر جوان القادم.

ولا تزال عملية جمع التوقيعات جارية على قدم وساق من طرف الراغبين في الترشح لهذه الانتخابات منذ انطلاقها يوم 12 مارس إلى غاية 45 يوما قبل يوم الاقتراع الموافق لـ 22 أفريل الجاري.

ص. بوشامة

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LES PARTIS ET LE CONTRÔLE DU SCRUTIN

Un test pour les autorités

L'ÉLECTION LÉGISLATIVE DU 12 JUIN PROCHAIN constitue une épreuve cruciale et pour les autorités et pour l'instance chargée de l'organisation et de la surveillance de ce scrutin, estiment politologues et partis politiques.

Le constitutionnaliste Moussa Boudhane estime que dans toute échéance électorale la préoccupation principale des candidats et des partis politiques concerne bel et bien les garanties offertes pour le bon déroulement du scrutin. Il explique qu'elles peuvent être juridiques, constitutionnelles, politiques et surtout institutionnelles. Mais il affirme que la meilleure des garanties est celle qu'offriront l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) et le pouvoir judiciaire compétent. «L'Autorité s'est dotée d'une force constitutionnelle qui lui permet de faire valoir ses prérogatives en toute indépendance, tout en prenant en charge le processus électoral du début jusqu'à la fin à travers ses démembrements locaux. L'Anie a mis en place une commission pour surveiller le financement de la campagne électorale et éviter l'infiltration de l'argent sale dans l'opération électorale, ce qui est encourageant», souligne Boudhane, insistant sur le rôle important du pouvoir judiciaire à qui incombe la mission de valider les résultats finaux des échéances électorales. Le but étant d'aboutir à des «institutions crédibles et représentatives». L'expert observe, également, que le nouveau mode de scrutin basé sur les listes ouvertes constitue aussi une autre «garantie démocratique» devant ouvrir de nouvelles perspectives aux jeunes loin de l'emprise partisane. Le politologue Ali Rebidj précise, pour sa part, que les législatives du 12 juin prochain sont «un réel défi» pour l'Anie. «L'Autorité doit imposer cette fois-ci ses décisions sur l'Administration. Elle doit joindre le geste à la parole pour lutter contre la fraude qui a entaché les précédentes échéances», juge-t-il, estimant que le taux de participation sera important, compte tenu du nombre de formulaires de participation retirés. Mais Rebidj relève aussi que «le moindre dépassement remettra en cause la crédibilité de l'Autorité et même celle du chef de l'Etat qui s'est engagé à bannir à jamais ce mal». Il plaide, à cet effet, pour l'implication du citoyen. «Chaque erreur est fatale pour l'Autorité. D'où le besoin de doubler de vigilance», insiste-t-il.

■ Karima Alloun

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

PARTIS ET LISTES INDÉPENDANTES

PROMOUVOIR UNE NOUVELLE CLASSE POLITIQUE

3.270 dossiers de candidature ont été retirés par 50 partis politiques agréés et 1.863 par des listes indépendantes, selon l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE).

Cela démontre un engouement certain pour la chose publique. Ainsi, du côté de nombreux états-majors de partis, les préparatifs pour la prochaine échéance du 12 juin vont bon train et les positions affichées sont claires. En effet, des responsables de partis politiques et autres leaders de listes indépendantes assurent que l'affluence est une donne palpable. Dans la mesure où nombreux sont les citoyens qui décident, selon eux, d'intégrer les listes électorales dans différentes wilayas. Les prochaines législatives sont l'opportunité de construire l'Algérie nouvelle. Un objectif qui passe, poursuit-on, par la participation active des jeunes dans la vie de la cité, et qui constitue, en effet, le moyen idoine pour parachever les réformes, renforcer les institutions et promouvoir une nouvelle classe politique. Nombreux sont les responsables de partis qui mettent, d'autre part, en exergue l'impérieuse nécessité de faire regagner la confiance perdue des citoyens pour renforcer le front intérieur.

Consolider les rangs est, selon eux, la condition sine qua non pour bâtir une Algérie forte et prospère, conformément aux principes de la Proclamation du 1er novembre 1954, au sacrifice des chouhadas et aux principes énoncés par la nouvelle Constitution votée par voie référendaire. Ils ont également appelé à la participation la plus large pour pouvoir élire de nouveaux représentants à même d'incarner la volonté populaire. Enfin, ils ont été unanimes à saluer l'action des éléments de l'Armée nationale populaire qui assurent, en toute circonstance, la défense de la patrie contre l'ensemble des dangers qui la guettent.

Pour rappel, le corps électoral compte, après la dernière révision des listes, 24.392.438 électeurs, dont 902.365 électeurs pour la communauté établie à l'étranger, tandis que le nombre des candidats potentiels au niveau des 58 wilayas s'élève à 10.702, a révélé le président de l'ANIE, Mohamed Charfi.

Sami Kaidi